رغم امتلاكها رصيدًا نضاليًا وافرًا في كل المراحل..

مسيمير لحج.. المدينة المثخنة بمصائب الفساد والمبتلاة بعصابة الفاسدين

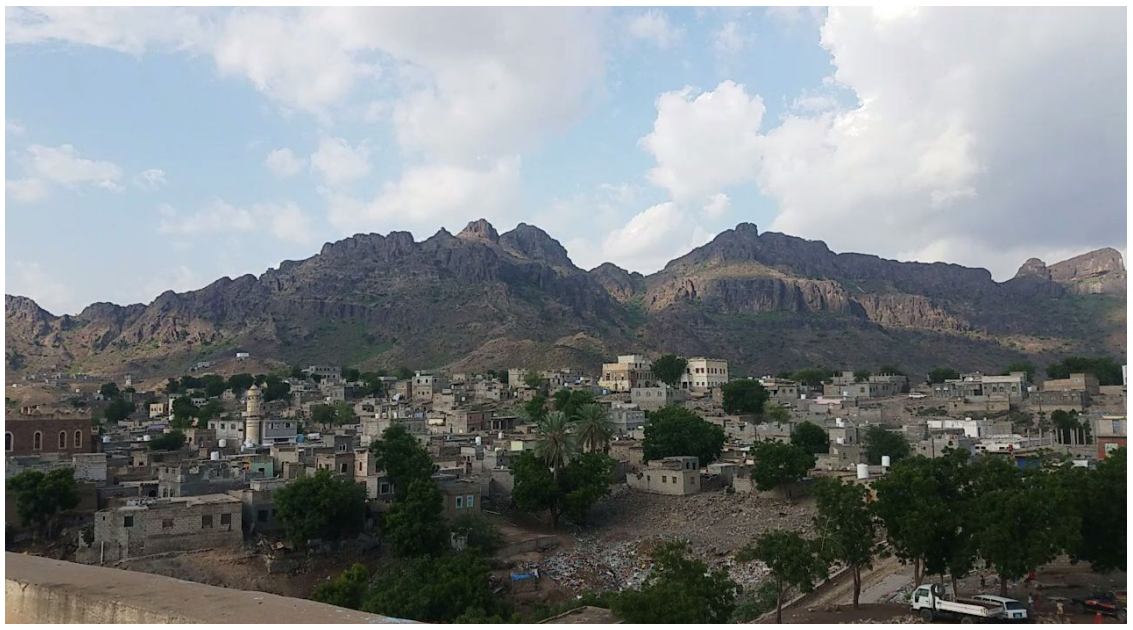

المسيمير/ الأمناء/ أحمد مطرف:

المسيمير.. المدينة المثخنة بمصائب الفساد، والمبتلاة بعصابة الفاسدين، لم تجد تغييرًا يلوح في الأفق ولا صدًا للفاسدين، رغم أنها تمتلك رصيداً نضالياً وافراً، ولها دورٌ بارزٌ في كثير من المراحل سواء فيما كان يعرف بالجنوب العربي «سلطنة الحواشب" أو في عهد ما بعد الاستقلال، وفي مسيرة الثورة الجنوبية تبرز مديرية المسيمير كمشهد من مشاهد الحراك الأكثر فاعلية وقوة، فإذا تحدثنا عن المسيمير وأحداث حرب 2015م تبرز أمامنا جليًا مواقف وتضحيات رجالها الأشاوس وشهدائها الأماجد المخلصين للجنوب وقضيته العادلة من القيادات العسكرية والمدنية.

حقيقة ما يجري في المسيمير

تمتلك مديرية المسيمير رصيداً نضالياً وافراً وقيادات عسكرية ومدنية - كما أسلفنا - ظلت تقاوم وتتذمر وتحاول الإيحاء للجميع، بما فيها السلطة، أننا هنا مظلومون بعدما رمى بها العقوق لتندب حظها، تعاني من التهميش الجائر وغياب الخدمات العامة والمشاريع التنموية واستمرار تفشي الفساد المالي والإداري.

"الأمناء» حاولت التعرف على ما يدور فوجدت المواطنين لم يخل حديثهم عن فشل قيادة السلطة المحلية بإدارة شؤون المديرية وركضها وراء المستخلصات المالية للمشاريع المتعثرة، هكذا هي المسيمير تعاني الكثير من الأوجاع والآلام، من خدمات غائبة وحياة معيشية تبعث الحزن المنغمس في النفوس، وأكثر ما يؤرق المواطن ويصيبه باليأس والإحباط ويجعله باحثا عن الخلاص في رحلة المغامرات والقفز عن الواقع وبأي وسيلة أو ثمن هي المشاكل التي تتغاضى عنها السلطة بالمحافظة وبقاء قيادة السلطة المحلية على رأس هرم السلطة رغم فشلها وعجزها في توفير الخدمات واستمرارها في العبث بموارد المديرية.

رغم أن المواطن الحوشبي استبشر بانفراج كل المنغصات وذهاب الأوجاع والآلام عندما تم تعيين اللواء أحمد عبدالله التركي محافظًا لمحافظة لحج باعتبار (التركي) من الشخصيات الجنوبية المناضلة ولما له من تاريخ ورصيد نضالي، وتوجت مديرية المسيمير بأولى زيارات المحافظ الجديد بعد تعيينه مباشرة واللقاء بأهلها وتناول الحديث معهم والاستماع لمشاكلهم وقضاياهم، وحظيت تلك الزيارة بارتياح واسع لدى المواطنين وحب الجماهير له ولكن سرعان ما تلاشى هذا الحب وانتهى مع تفاقم الأوضاع، واتجهت المحافظة لحالة انهيار حقيقية، وتكليفه حاميم محمد سعيد مديرًا عامًا جديد في المديرية وبدأ يكبر شيئاً فشيئاً، مع تزايد تدهور الأوضاع الخدمية في المديرية، وتنامي أطماع سلطة مديرية تبن في ضم منطقة المثلث الواقعة في إطار

خدمات غائبة وحياة معيشية تبعث الحزن والأسى

للمديرية المتهم بقضايا فساد ونهب المال العام، وسبق وأن تم عزله من منصبة من محافظ سابق على خلفية مخالفات مالية وقضايا فساد بوقائع الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق النظافة والتحسين بمديرية المسيمير المنظورة أمام نيابة استئناف الأموال العامة م/ لحج، وحررت بحقه أوامر قهرية بالقبض عليه، ليعيده المحافظ (التركي) مديراً للمرة الثانية وبعودته عاد الفساد للواجهة من النطاق الجغرافي لمديرية المسيمير بحسب الجغرافيا والتاريخ والوثائق والقرارات الرئاسية والحكومية.

تفشي الفساد وعلى فترات متعددة

كشفت تقارير سابقة صادرة عن فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمحافظة لحج، عام 2010م، حجم الفساد الذي قدر بمبلغ (165,320,203) ريالات تم صرف المبلغ من صندوق النظافة بمديرية المسيمير الذي يعتمد في ميزانيته على مصدر العائدات التي تحول من مصنع أسمنت الوطنية التابع لبيت هائل سعيد أنعم باعتبار المصنع واقعًا في إطار المديرية، وذكر التقرير أسماء المتورطين في قضية الفساد وصرف المبلغ المذكور، حيث ورد في التقرير أسماء من قيادات سابقة في السلطة المحلية في المحافظة ومديرية المسيمير، وطالب حينها فرع الجهاز المركزي بالتحقيق مع المتورطين في الفساد وإحالتهم لنيابة الأموال العامة وإيقاف من تقع عليه المسئولية، واسترداد المبالغ المتصرف فيها من غير وجه قانوني، وبمرور السنوات تستمر قضايا الفساد في مديرية المسيمير لتحطم الأرقام ويلتهم الفاسدون مئات الملايين.

مرت المسيمير بأزمات متلاحقة مع السلطة والتي لا زالت رحاها دائرة على فترات متقطعة إلى يومنا هذا، وتبقى قيادة السلطة المحلية في دائرة الفشل - كما يصفها البعض ـ فالمسيمير تعاني من هدم الخدمات الأساسية في المديرية بشكل عاصم، وبسبب غياب الهيئة الإدارية للمجلس المحلي في المديرية بوفاة كل أعضاء الهيئة الإدارية ولم يبقَ سوى الأمين العام، وهذا هو السبب الذي جعل المديرية محرومة من العديد من المشاريع، وتمكن المدير العام من العبث بإيرادات ومقدرات المديرية، وإعداد ميزانية خارجة عن النظام والقانون، وفي ظل مجلس محلي معطل، ناهيك عن ممارسة صرف مستخلصات لإنجاز أعمال في بعض المشاريع وهي في الأساس متعثرة منذُ عام 2014م إلى وقتنا الحالي فيقوم برفعها في موازنة مالية للعام الحالي لكي يتم الاتفاق مع المقاول بنسبة مالية له تفوق 50% من إجمالي المبلغ المصروف بأعمال غير منفذة على حساب رصيد المشروع.

مواطنون بالمديرية أعربوا عن جام غضبهم إزاء الفساد المتفشي في السلطة المحلية وغياب الخدمات، مطالبين كل الجهات المسؤولة وذات العلاقة بتشكيل لجان محاسبة وفتح ملف تحقيق مع المدير العام وممثلي السلطة المحلية، مشيرين إلى أن فساد السلطة المحلية وصل لمرحلة لا يمكن السكوت عليه، واختلاسات المسؤولين بالمشاريع فاق كل التوقعات قد تصل إلى مئات الملايين في ظل تعثر هذه المشاريع وفشلها هندسيا ودراسة.

وطالب المواطنون بالمديرية دولة رئيس الوزراء والمحافظ والسلطة المحلية بمحافظة لحج إعادة إيرادات صندوق النظافة والتحسين بالمديرية من عائدات مصنع أسمنت الوطنية بنسبة 100% والذي تم تقسيمها بطريقة مخالفه للقانون من حصة رسوم المديرية من قيمة كل كيس أسمنت المقدر بـ 10 ريالات لصالح المديرية كرسوم نظافة من واقع كمية الإنتاج اليومي للمصنع، والتي جرى تقسيمها بنسبة 45% لصالح المحافظة و 30% لصالح مديرية المسيمير و25% لصالح مديرية الملاح، الأمر الذي يقابل بتماه من قيادة السلطة المحلية بالمديرية، والرفض من قبل المواطنين في المديرية، لا سيما والمحافظة لديها رسوم بـ 10 ريالات من قيمة كل كيس أسمنت للمحافظة، وبيّن المواطنون بأن إيرادات الصناديق حساب جار ذات استقلالية وليست خاضعة للسلطات المحلية بالمحافظات.

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: علاء عادل حنش

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175